مرايا فكرية

المثقف في حوار خاص مع البروفسور محمد الربيعي

حاوره: مراد غريبي

نشر بتاريخ: 02 تموز/يوليو 2023

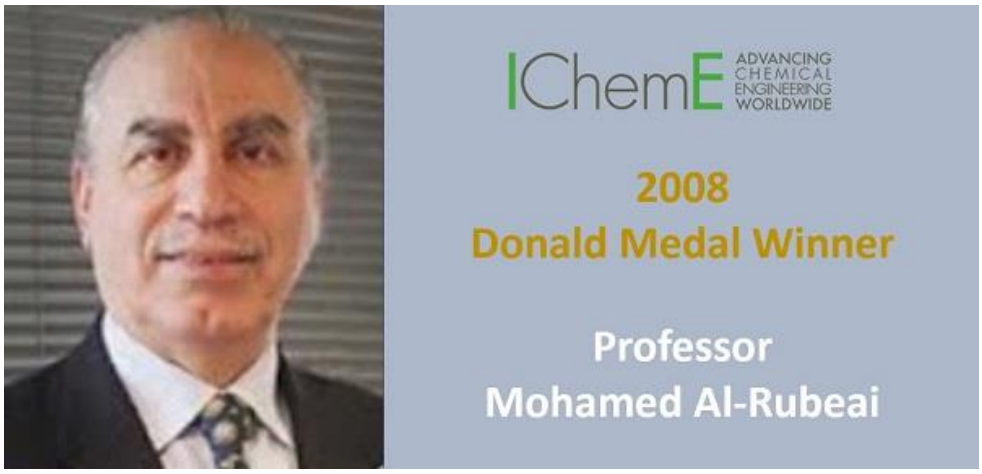

خاص بالمثقف: حوار خاص مع العالم العراقي البروفسور محمد الربيعي، ضمن مرايا فكرية، حوار شامل أجراه معه الأستاذ الباحث مراد غريبي، حول التعليم العالي في العالم العربي، فأهلاً وسهلاً بهما:

***

ا. مراد غريبي: بادئ ذي بدء، أرحب بالعالم العراقي البروفسور محمد الربيعي، الشخصية العراقية المعروفة، وأتمنى عليه أن يقدم لقراء صحيفة المثقف بطاقة تعريفية، تشتمل مراحل التكوين العلمي، والمسيرة المهنية وآخر اصداراتكم. تمهيدا للحوار في باب مرايا فكرية.

د. محمد الربيعي: بروفسور متمرس في الهندسة البايوكيميائية في جامعة دبلن وزميل معهد كونوي للعلوم الطبية، وقبلها بروفسور في جامعة برمنغهام. شغل عددا من المناصب الاكاديمية وعمل كخبير لعدد كبير من الشركات الطبية والصيدلانية ولمؤسسات البحث العلمي الاوربية والعالمية، واستاذا مرتبطا وزائرا لعدد من

الجامعات العالمية وخبيرا في شؤون التعليم العالي في منظمة اليونسكو، ومستشارا فخريا لرئيس الجمهورية العراقية ولوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. نال العديد من الجوائز العالمية المميزة لاكتشافاته وبحوثه العلمية ومنها وسام دونالاد العالمي ووسام مؤسسة العلوم الايرلندية وجائزة مؤسسة استيلاس اليابانية وشهادة دكتوراه فخرية من الجامعة الوطنية الايرلندية، واصدرت مؤسسة سبرنغر كتابا تكريميا على شرفه شارك في اعداده اكثر من 60 عالما وصناعيا وباحثا، واعتبر الاب المؤسس لصناعات ادوية التكنولوجيا الحيوية في المملكة المتحدة. نشر ما يزيد عن 500 بحثا علميا وكتابا ودراسة واستعراض وفصل كتاب وبراءة اختراع في مواضيع انتاج الادوية والمواد الطبية والموت الخلوي والخلايا الجذعية وهندسة الخلايا والانسجة وعشرات من الدراسات والمقالات والكتب حول التربية والتعليم العالي في العراق والعالم العربي. ادار اول برنامج لضمان الجودة في الجامعات العراقية لمدة 4 سنوات بتمويل من اليونسكو، وقام بأول عملية تقييم ومراجعة لاداء الجامعات العراقية المؤسساتي.

س1: أ. مراد غريبي: لعلّنا سنثير في هذا الحوار حفيظة بعض حاملي عنوان الأكاديمية، لأنّ البروفسور الربيعي له مطارحات مخصوصة يتميّز بها في بحثه لأحوال التعليم العالي والبحث العلمي في الجغرافية العربية، إذ يتداخل في كتاباته، النقد الثقافي بصفة عامة، ولكنّ أيضا التحليل المنهجي لكواليس الجامعات العربية بكافة حيثياتها واخفاقاتها، لذلك أود أن أسألكم بروفسور، بداية، عن هذه المسائل تحديداً، هل يجب على الأكاديمي اليوم أن يستفيد من هذا النقد والتحليل لواقعه؟

ج1: د. محمد الربيعي: يتحلى العالم العربي بتاريخه القديم الثري في الإنجازات العلمية. ومع ذلك، فإن الوضع الحالي للتعليم العالي في العالم العربي يثير مخاوف بشأن جودة وفعالية البرامج والمؤسسات الأكاديمية. على هذا النحو، من الضروري إجراء تحليل منهجي لمشهد التعليم والبحث العلمي في الجامعات العربية من أجل معالجة أوجه القصور وتعزيز التحسينات. ومن المعقول افتراض ان الأكاديميين يجب أن يستفيدوا من نقد وتحليل منهجي لمشاهد الجامعات العربية بكل مزاياها.

أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الأكاديميين يستفيدون من التحليل المنهجي للجامعات العربية هو الحاجة إلى التغيير. لقد واجهت الدول العربية تحديات كبيرة مثل هجرة الأدمغة، وتراجع نوعية الإنتاج البحثي، ونقص جودة التعليم. تتطلب معالجة هذه التحديات إجراء تحليل شامل للوضع الحالي للتعليم العالي في العالم العربي، بما في ذلك فحص نقاط القوة والضعف. باستخدام هذه المعلومات، يمكن للأكاديميين العمل على تحسين النظام التعليمي من خلال تنفيذ إصلاحات مبتكرة تعالج نقاط الضعف في النظام التعليمي.

سبب آخر لاستفادة الأكاديميين من التحليل المنهجي للجامعات العربية هو الحاجة إلى القدرة التنافسية العالمية. أصبح العالم أكثر ترابطًا وعولمة، وتحتاج الجامعات في العالم العربي إلى التكيف مع المتطلبات المتغيرة للاقتصاد العالمي. من خلال تحليل حالة الجامعات العربية، يمكن للأكاديميين مقارنة مؤسساتهم بأفضل الجامعات في العالم، وتحديد الفجوات، واعتماد أفضل الممارسات لتعزيز قدرتها التنافسية.

ومع ذلك، من المهم أن ندرك أن النقد والتحليل قد لا يكونان دائما بناءين أو منتجين. في بعض الحالات، يمكن استخدام النقد لتقويض جهود أولئك الذين يعملون من أجل تحسين النظام التعليمي. على هذا النحو، يمكن أن يوفر التحليل نهجا قائما على الأدلة لعملية صنع السياسات، ورؤى ثاقبة يمكنها أن تساعد في تطوير سياسات فعالة في مواجهة التحديات التي يواجهها قطاع التعليم العالي.

وبرأي ان النقد والتحليل الأكاديمي مهماً لتحسين جودة وأهمية التعليم العالي في الجامعات العربية لعدة أسباب، لابد ان تؤدي نتائجها الى:

1. تحسين جودة التعليم

2. زيادة الشفافية والحوكمة وتحسين معايير الجودة والمساءلة

3. تحسين التواصل بين الجامعات العربية والمؤسسات الأكاديمية في العالم

4. تحديد اوضح للأهداف والأولويات اللازمة لتحسين جودة وأهمية التعليم العالي في الجامعات العربية ولضمان تلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل.

س2: أ. مراد غريبي: من المعلوم أنكم درستم واقع مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بكثير من التعمق مما جعلكم من أهم الباحثين على مستوى العالم في هذا، ما سر اهتمامكم بالتعليم العالي والبحث العلمي عربيا؟ وكيف بدأتم ذلك؟

ج2: د. محمد الربيعي: يُعد التعليم العالي والبحث العلمي من أهم عوامل التطور والتقدم في أيّ مجتمع، ويتأثر بها من حيث الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة والعلوم والصحة. وانا كاكاديمي مغترب، اعتبر أن الوطن العربي يواجه كثير من التحديات فيما يتعلق بالتعليم والبحث العلمي، وبالرغم من التقدم المحرز في بعض الدول العربية او بعض الجامعات، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتحسين جودة التعليم والعلوم في المنطقة العربية.

انطلاقاً من هذا المبدأ، فقد بدأ اهتمامي بدراسة واقع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي مباشرة بعد ان بدأت بالاهتمام بالتعليم في بلدي العراق

وبالتحديد منذ 2003، حيث بدأت رحلتي بدراسة أصل الأمور والمشاكل الموجودة في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي. قبل ذلك كان اهتمامي بالتعليم العالي في الدول العربية يعود الى ارتباطاتي العلمية في مواضيع الهندسة البيولوجية والخلوية والطبية بالعالم العربي وزياراتي العلمية المتكررة فكان الاهتمام بالاختصاص العلمي بأكثر من الاهتمام بالمشاكل التربوية والتعليمية.

وخلال هذا الاهتمام بالوضع التربوي العراقي، وجدت العديد من المشكلات، ومن بينها انعدام البنيات التحتية اللازمة، وضعف الموارد المادية والبشرية، بالإضافة إلى استخدام تقنيات التدريس القديمة والتلقين وعدم الاهتمام بالتفكير النقدي والتحليلي وبتطبيق التقنيات الحديثة في مجال التدريس والبحث العلمي.

بالإضافة إلى ذلك، فإني اؤمن بمدى أهمية البحث العلمي والابتكار والتطور التكنولوجي في المجتمعات العربية، حيث يأتي ذلك من خلال الزيادة في المعرفة والثقافة، والارتقاء بمستوى التعليم العالي والشامل في المنطقة. وبالتالي، فإن اهتمامي بهذا المجال يأتي بناءً على الإيمان بأن تطوير البحث العلمي في الوطن العربي سيساعد على الارتقاء بمستويات التعليم والتحصيل العلمي في المنطقة.

س3: أ. مراد غريبي: كلنا نعلم أنه في العالم العربي الاهتمام بالكم اكثر من الكيف سواء بالنسبة للمنشآت وعدد الطلبة والباحثين والكوادر كيف يؤثر ذلك على جودة التعليم العالي والبحث العلمي؟

ج3: د. محمد الربيعي: يتسم العالم العربي بتنوعه الواسع، حيث يضم دول الخليج العربي ذات الثراء المادي وبلدان من منطقة الساحل الأفريقي الشرقي ذات الفقر. ويعطي هذا التنوع الفرصة المثالية لإجراء تحليلات شاملة لمجموعة واسعة من الموضوعات والقضايا، ولتبادل الخبرات عبر الحدود من أجل تحقيق التقدم المستدام في المجتمعات العربية. وعلى الرغم من ذلك، تتقارب الظروف الاجتماعية والبيئية في هذه الدول، ويرتبط سكانها بالعديد من العوامل المشتركة، بما في ذلك الاهتمام بالتعليم العالي وما يتضمنه من اهتمام بالكم أكثر من الكيف وهذا ما انعكس سلبا على الاستقلالية العلمية والتكنولوجية، وتأخر الدول العربية في مجالات الابتكار والتطوير والاكتشاف مقارنة بالدول المتقدمة. اصبح موضوع الكمية مقابل النوعية في صدارة المواضيع التي تهم التعليم العالي والجامعات وبدأ الكثير من التربويين والتدريسيين من التذمر من استحداث جامعات جديدة وقبول طلبة بأعلى من درجة استيعاب الجامعات في الوقت الذي لازالت فيه كثير من الجامعات تعاني من ضعف مزمن في مناهجها واساليب تدريسها، وشحة التدريسيين الأكفاء فيها، والنقص الرهيب في تجهيز مختبراتها وأبنيتها، وتوفير المساكن اللائقة لطلبتها. ولم تعد مسألة عدم توفر معلومات وإحصائيات موثقة بشأن جودة التعليم ومستوى الخريجين مهمة لان هذه المعالم

اصبحت واضحة من خلال تفشي البطالة، والبطالة المقنعة بين صفوف الخريجين، وضعف مهاراتهم الاحترافية والمهنية، وهجرة الخريجين للدول الصناعية المتطورة خصوصا من مصر والمغرب العربي والعراق.

يتسبب الاهتمام الزائد بالكمية إلى حد كبير في تردي الجودة في التعليم العالي، حيث يتم إدخال طلاب يفتقرون إلى المهارات اللازمة للتأقلم مع بيئة التعليم العالي والبحث العلمي، مما يؤدي إلى تخرج طلاب يفتقرون إلى المؤهلات اللازمة للانضمام إلى سوق العمل. كما أن الاهتمام بالكمية يعرض المؤسسات التعليمية للمزيد من الضغط وانخفاض المستوى الاكاديمي، حيث يشعر المدرسون بالتوتر والإرهاق بسبب الأعداد الكبيرة من الطلبة التي يجب عليهم تلبية احتياجاتها.

من الواضح ان التحديات التي تواجه الجامعات العربية لتحقيق الجودة في التعليم العالي هائلة، وتحتاج إلى التصدي لها ومجابهتها لتلبية احتياجات التنمية، ولكنها تحديات ليست مستعصية على الحل. إذ يمكن التغلب على هذه التحديات من خلال الشراكة والتعاون على جميع المستويات، في العالم العربي وخارجه على حد سواء، فليس من الضروري أن نضحي بالجودة لمجرد تحقيق زيادة في عدد طلبة الجامعات.

اما بالنسبة للبحث العلمي، فإن مستوى الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية لا يتناسب مع الحجم السكاني واحتياجات التطور العلمي والتكنولوجي. وبالتالي، يفتقر البحث العلمي في العالم العربي إلى التمويل الكافي والتخصيص للمهام الأساسية والمشاريع ذات الأولوية العالية.

الدول العربية تواجه تحديا كبيرا لعدم وجود تناسب بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. هذا التحدي يؤدي إلى استفحال ظاهرة البطالة وسط الشباب الخريجين، ويقلل من فرصهم في المشاركة الفاعلة في التطور الاجتماعي والثقافي والسياسي. وفقا لتقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، فإن معدلات البطالة بين خريجي التعليم العالي في المنطقة العربية تصل إلى 25%، مقارنة بـ 8% على المستوى العالمي. كما أن نسبة كبيرة من الخريجين يشغلون وظائف غير متناسبة مع تخصصاتهم أو مستوى مؤهلاتهم، ما يؤثر سلبا على جودة أدائهم وإنتاجيتهم.
أسباب هذا التحدي تكمن في عدة جوانب، منها:

- عدم توافق المناهج والبرامج التعليمية مع احتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية والدولية، وانحصارها في المجالات التقليدية والنظرية دون التركيز على المهارات العملية والابتكارية والرقمية.

- عدم توفير فرص كافية للتدريب المهني والتطبيقي لطلاب التعليم العالي، سواء داخل المؤسسات التعليمية أو خارجها، بالتعاون مع القطاعات المختلفة.

- عدم اشتراك القطاع الخاص في تجويد التعليم وتحديثه، وضعف دوره في توظيف الخريجين وتأهيلهم لسوق العمل.

- عدم تشجيع روح المبادرة والإبداع والريادة لدى طلاب التعليم العالي، وضغطهم نحو اختيار التخصصات ذات الطلب المرتفع دون مراعاة اهتماماتهم وقدراتهم.

- عدم توفير بيانات وإحصاءات دقيقة ومحدثة عن سوق العمل واحتياجاته وتوقعاته، وعدم تبادلها بين الجهات المعنية بالتعليم والتوظيف.

لمواجهة هذا التحدي، يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية بالتعليم والتوظيف، ووضع استراتيجيات وسياسات وبرامج تهدف إلى:

- تحديث المناهج والبرامج التعليمية لتتوافق مع متطلبات سوق العمل المتغيرة، وتنويعها لتشمل المجالات الحديثة والمطلوبة، مثل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الأخضر، وغيرها.

- تعزيز التدريب المهني والتطبيقي لطلاب التعليم العالي، من خلال إنشاء مراكز تدريبية متخصصة داخل المؤسسات التعليمية، أو توفير فرص التدريب في الشركات والمؤسسات ذات الصلة بالتخصصات المختارة.

- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في تجويد التعليم وتحديثه، من خلال دعم المشاريع التعليمية المبتكرة، أو تقديم منح دراسية أو فرص عمل للخريجين المتميزين، أو تقديم استشارات أو تقارير عن احتياجات سوق العمل.

- دعم روح المبادرة والإبداع والريادة لدى طلاب التعليم العالي، من خلال تنظيم مسابقات أو مهرجانات أو مؤتمرات تبرز مشاريعهم وأفكارهم، أو تقديم تسهيلات أو حوافز لإنشاء مشاريع صغيرة أو متوسطة.

- إنشاء نظام معلومات شامل عن سوق العمل، يضم بيانات وإحصاءات دقيقة ومحدثة عن الفرص والتحديات والتوقعات في كافة المجالات، وإتاحته لجميع الجهات المعنية بالتعليم والتوظيف .

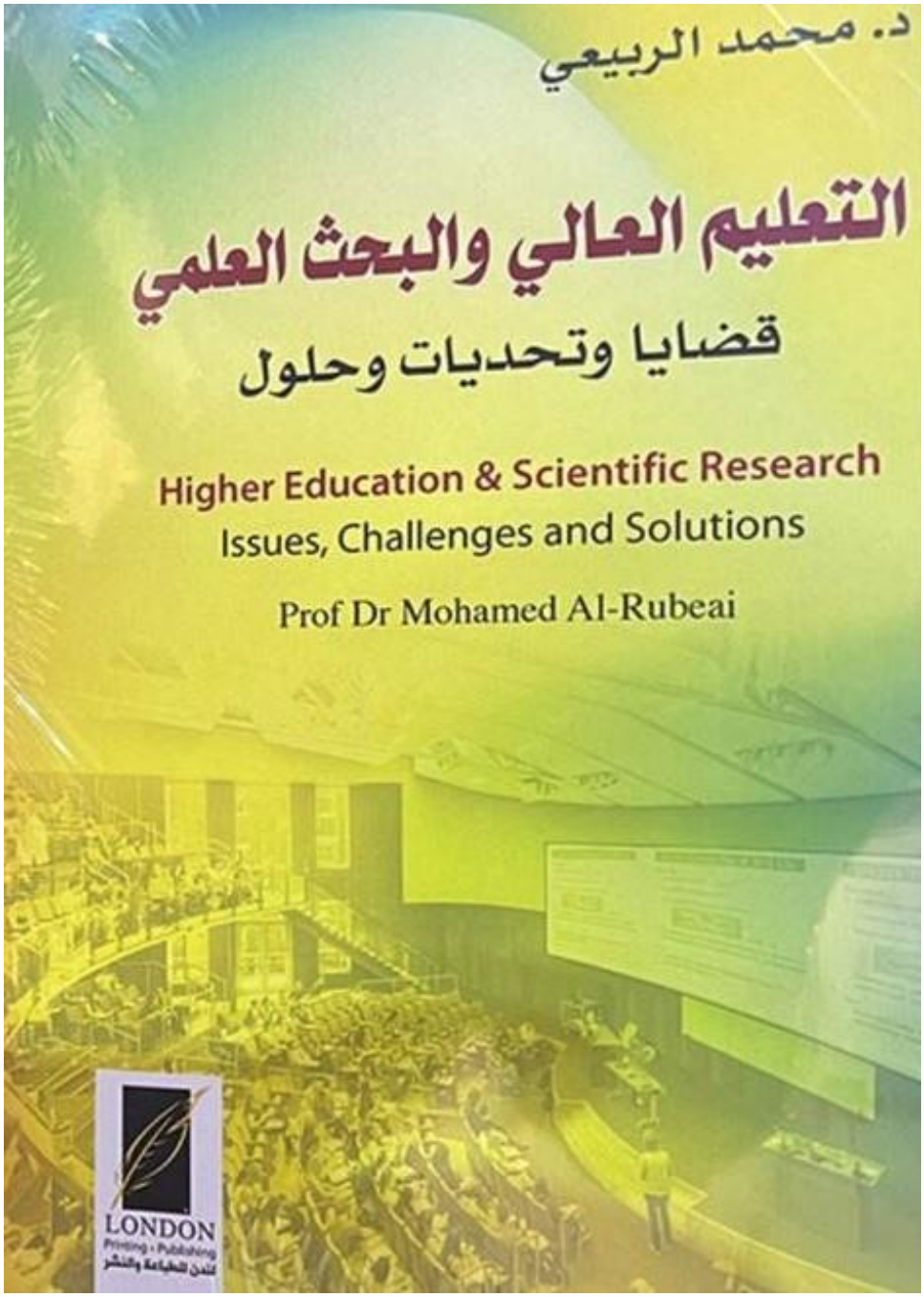

س4: أ. مراد غريبي: لا شك أنه يعتمد تطور اي بلد في العالم على جودة التعليم العالي والبحث العلمي في رايكم ما هي أسس ومحددات هذا المسار؟

ج4: د. محمد الربيعي: في عام 2009، نشرت مقالا بعنوان " لماذا نحن بحاجة الى نظام لضمان الجودة في الجامعات؟". ألحقته بعدد آخر من المقالات حول الجودة، والتي لم تتوقف ليومنا هذا. جاء في هذه المقالات عدد من الافكار حول مسارات الجودة وتحسينها، ولكن الفكرة الرئيسية كانت بسيطة وعميقة في الوقت نفسه، وهي أنه ليس هناك اي بلد

او تجربة يتم فيها الحفاظ على الجودة عن طريق الإبقاء على الوضع الراهن اي بتجنب التحديث والتغيير. وأكدت دائما على اننا بحاجة الى تعطيل مفعول المعتقدات التقليدية وعدم التهاون في تطبيق اسس نظام الجودة.

ولازالت هذه الفكرة التي تعززها المبادرات الدولية لتحسين الجودة تختبر صناع القرار من ناحية الاجراءات والأساليب التي يتم انتقاءها لتطوير التعليم العالي، وبالرغم من قناعتنا التامة بعدم وجود حل سريع لإحداث التغيير، وان إحراز الجودة يحتاج الى وقت، فإنه من المهم للغاية تغيير الثقافة السائدة التي تنظر الى الجودة على انها فقط مسؤولية دائرة الجودة وليست مسؤولية كل فرد في الجامعة، وهي مجرد اجراءات وقت الحاجة وليست عملية مستمرة، ولا تعني الا مجرد ارضاء اصحاب القرار، وتقديم الشكر والامتنان لهم لما تحقق من "انجازات"، وإنما هي عملية مصيرية تضع المسؤولين والتدريسيين بين خيارين فقط لا غير- اما ان تبقى الجامعات كمصانع قديمة وفي سبات دائم، وإما ان تتطور لتجاري ما يحدث في الجامعات العالمية.

جميع هذه التطورات في التعليم مشجعة، ولكن ما تزال الفوائد تدريجية. والتحدي الكبير الآن هو إيجاد وسائل لتحسين مخارج التعلم وتحقيق أداء أفضل بكثير، من خلال اصلاح النظام التعليمي الاولي والجامعي على حد سواء، وتغيير أساليب التدريس وإدخال التكنولوجيا التربوية إلى المدارس والجامعات، ومن حسن الحظ توجد الآن اختبارات جارية تشير الى نجاح المبادرات في كثير من الجامعات العربية.

لن اخوض في تفاصيل جودة التعليم، ولا في الاسباب التي تعرقل تطور الجامعات العربية، ولكني احب ان اتطرق الى بعض النقاط الاساسية التي من شأنها ان تساعد الجامعات في تطوير برامجها وتحسين النوعية، والتي برأيي يجب وضعها على الطاولة ومناقشتها على اقل تقدير، ولكن قبل كل شيء، يجب التنويه الى أني لا ارغب في التعميم ولا في الاتهام. هنالك جدل في الجامعات حول الموضوع بين معارض ومؤيد، وهو جدل صحي وشرعي، وهناك تخوف من ان تطبيق نظام الجودة قد يؤدي الى واجبات اضافية للتدريسي وارهاق له.

توجد عدة أسس ومحددات لتطوير جودة التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية، ومن أهمها كما اشعر به:

1- توفير الموارد اللازمة لتمويل الأبحاث العلمية وتطوير البرامج التعليمية، وذلك من خلال زيادة الميزانيات المخصصة للتعليم والبحث العلمي.

2- توفير بيئة تعليمية وبحثية مشجعة للطلاب والباحثين، من خلال توفير الدعم الفني والمادي والأكاديمي اللازم لهم.

3- تعزيز التعاون الدولي والتبادل الثقافي والعلمي مع الجامعات والمؤسسات العلمية العالمية، وذلك لنقل التكنولوجيا الحديثة وتبادل الخبرات والفكر العلمي.

4- تحفيز البحث العلمي وتنمية الموارد البشرية المؤهلة والمدربة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

5- ضمان توافق التعليم العالي مع المتطلبات العالمية المتعلقة بالتخصصات والمؤهلات والاعتمادات العلمية.

ولتحقيق إجراءات ضمان الجودة المعتمدة ولغرض المراجعة المؤسساتية ومراجعة البرامج الاكاديمية في الجامعات العربية نفترض تطبيق المعايير والمبادئ العامة التالية:

1- الحفاظ على معايير منح الشهادات وجودة تنفيذ البرامج الأكاديمية.

2- تشجيع الإدارة الجيدة للجامعات.

3- تحديد وتقاسم الممارسات الجيدة في مجال التعليم والتعلم.

4- تطوير نظام وطني لضمان الجودة بحيث يجمع بين المراجعة المؤسساتية (جودة ومعايير وإدارة) ومراجعة البرامج \ الاقسام.

5- تنفيذ الإجراءات التي تقوم على اساس مراجعة الأقران جنبا إلى جنب الدعم الإداري القوي على المستوى الوطني والمؤسساتي.

6- توفير الأموال الكافية وطنيا لتغطية تكاليف نظام ضمان الجودة، بما في ذلك تغطية تكاليف المقيمين الأكاديميين.

7- تمكين تمويل عملية تحسين جودة البرامج في الجامعات والتي يتعين تنفيذها استنادا على نتائج المراجعة.

8- تدريب فرق المقيمين والمراجعين.

9- تنفيذ نظام ضمان الجودة بالاستفادة من الهياكل الحالية والوثائق وغيرها من المواد حيثما كان ذلك ممكنا، بدلا من إدخال بيروقراطية إضافية.

:

س5: أ. مراد غريبي: يعتمد العالم العربي البرامج التعليمية التي لا تراعي الواقع السوسيو إقتصادي، معطياته وحاجاته، بنظركم لماذا وكيف يمكننا ان نحقق مواصفات أكاديمية خاصة وذات نوعية وجودة؟

ج5: د. محمد الربيعي: هذا سؤال مثير للاهتمام ومهم للغاية. تواجه المنطقة العربية العديد من التحديات في تحقيق تعليم جيد، مثل انخفاض نتائج التعلم، وارتفاع معدلات التسرب، وانخفاض الالتحاق بمجالات العلوم والتكنولوجيا، وعدم التوافق بين المهارات واحتياجات سوق العمل، والاستثمار غير الكافي في البحث والابتكار.

ووفقا لـ "مؤشرات أداء التعليم في العالم العربي" الصادر عن البنك الدولي، والى ما ذكره كل من هاشم العلوي وروبرت سبرنغبورغ في تقرير نشره مركز ويلسن هذا العام، فإن العوامل التي قد تفسر سبب عدم مراعاة البرامج التعليمية في العالم العربي للواقع الاجتماعي والاقتصادي وبياناته واحتياجاته هي:

- إرث السياسات التعليمية "من أعلى إلى أسفل" و"المركزية" التي لا تسمح بالمرونة والتنوع والاستجابة للسياقات والمتطلبات المحلية.

- عدم وجود "مشاركة" و"مساءلة" لدى مختلف أصحاب المصلحة، مثل المعلمين وأولياء الأمور والطلاب والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في تصميم وتنفيذ وتقييم البرامج التعليمية.

- تأثير جداول الأعمال "السياسية" والإيديولوجية" التي تشكل محتوى التعليم وأهدافه، وأحيانا على حساب الجودة والملاءمة والشمول.

- تأثير "النزاع" و"عدم الاستقرار" و"النزوح" على إتاحة التعليم وجودته لملايين الأطفال والشباب في العالم العربي.

ويقترح تقرير البنك الدولي بعض الطرق الممكنة لتحقيق مواصفات أكاديمية خاصة للجودة منها:

- اعتماد نهج "شامل" و"متكامل" في التعليم يأخذ في الاعتبار الأبعاد المتعددة للجودة، مثل الوصول والإنصاف والكفاءة والملاءمة ونتائج التعلم.

- الترويج لمنهج "يركز على المتعلم" و"قائم على الكفاءة" يعزز التفكير النقدي والإبداع وحل المشكلات والمشاركة المدنية بين الطلاب.

- تعزيز "التطوير المهني" و"التحفيز" للمعلمين والمدرسين من خلال التدريب المستمر والتوجيه والتقييم والاعتراف.

- تعزيز "الشراكات والتنسيق" بين مختلف الجهات الفاعلة والقطاعات المشاركة في التعليم، مثل الوزارات والمدارس والجامعات وأرباب العمل والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

- زيادة الاستثمار في "جمع البيانات" و"التحليل" و"الاستخدام" لتوجيه السياسات والممارسات القائمة على الأدلة التي تستجيب للواقع الاجتماعي والاقتصادي وبياناته واحتياجاته.

س6: أ. مراد غريبي: تعتبر الحوكمة من اهم مقومات جودة التعليم العالي والبحث العلمي، لكننا اليوم نحن امام تحديات كبيرة خاصة مع ظهور التعليم الرقمي المستمر والسريع، إضافة إلى الذكاء الاصطناعي، كيف يمكن مسايرة هذه التحديات في ظل تزايد الأزمات السوسيواقتصادية؟

ج6: د. محمد الربيعي: تعتبر الحوكمة في الجامعات العربية بالفعل عاملاً حاسما لجودة وابتكار التعليم العالي والبحث العلمي، ولكنها تواجه أيضا العديد من التحديات في سياق التغيرات التكنولوجية والاجتماعية السريعة. وفقا لبعض المصادر، تتمثل بعض التحديات الرئيسية للحوكمة في التعليم العالي والبحث العلمي في انعدام رؤية واستراتيجية واضحتين لدور وهدف التعليم العالي في المجتمعات العربية، وضعف المساءلة والشفافية والثقة بين مختلف أصحاب المصلحة، والخلل في الموازنة بين الاستقلالية والتنظيم

لتعزيز الحرية الأكاديمية وضمان الجودة، وضعف سياسات تعزيز التنوع والإدماج والإنصاف في الوصول والمشاركة والنتائج، والعجز على تحقيق التعاون بين التخصصات والقطاعات والمناطق، وعدم ترسيخ ثقافة الابتكار والإبداع وريادة الأعمال، والخلل في التكيف مع التوقعات والاحتياجات والمتطلبات المتغيرة للطلاب وأصحاب العمل والمجتمع.

اما التعليم الرقمي والذكاء الاصطناعي فهما يعدان من أبرز محركات التغيير في التعليم العالي والبحث العلمي، لكنهما يفرضان أيضا تحديات كبيرة على الحوكمة. ويتمثل هذا التحدي في التكيف مع التغييرات السريعة التي يجلبها التعليم الرقمي والذكاء الاصطناعي، والتي لها تأثير عميق على طريقة إنشاء المعرفة ونشرها واستخدامها. تتطلب هذه التغييرات حلولاً أخلاقية وقانونية وتقنية لضمان حماية البيانات وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، فضلاً عن معالجة المخاطر والأضرار المحتملة للذكاء الاصطناعي، مثل التحيز والتمييز والتلاعب والمعلومات المضللة. علاوة على ذلك، تتطلب هذه التغييرات مهارات وكفاءات وأساليب تربوية جديدة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، مثل الطلاب والمدرسين والباحثين والإداريين وصانعي السياسات والمجتمع ككل. يحتاج أصحاب المصلحة هؤلاء إلى أن يكونوا قادرين على استخدام الأدوات الرقمية وأنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل فعال، لتقييم جودتها وموثوقيتها بشكل نقدي، والتعاون عبر التخصصات والقطاعات، وابتكار حلول جديدة وخلقها، والمشاركة في عمليات صنع القرارات الديمقراطية والشاملة. لذلك، يجب أن تكون الحوكمة في التعليم العالي والبحث العلمي مستجيبة وقابلة للتكيف وتشاركية، من أجل ضمان جودة وملاءمة واستدامة التعليم والبحث في العصر الرقمي. في هذا السياق، من الضروري اتباع نهج محوره الإنسان تجاه الذكاء الاصطناعي ويحترم حقوق الإنسان والقيم والكرامة.

س7: أ. مراد غريبي: هناك معضلات جدا خطيرة على مستقبل التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي من قبيل: الشهادات المزورة، الأمية الاكاديمية، التحايل الإداري، اغتراب الباحثين في ظل غياب البيئات الابتكارية المعرفية، عدم جدوائية الابتعاث، كيف نتجاوز هذه الأمراض والفساد؟؟

ج7: د. محمد الربيعي: أنت تطرح سؤالاً مهماً وحساساً عن مستقبل التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، والتحديات التي تواجهه. ما تطرحه من مسائل معقدة لا ارى حلولا سهلة أو سريعة لها، لكن يمكنني أن اعرض بعض الآراء حولها. أولاً، يبدو أن هناك بعض الإنجازات والمبادرات التي تهدف إلى تطوير وتحسين التعليم العالي والبحث العلمي في بعض الدول العربية، التي حققت قفزات كبيرة في هذا المجال والتي شملت تحسين جودة البحث العلمي وارتفاع معدلات نشر البحث العلمي، ودخول عدد من الجامعات ضمن الأفضل في التصنيفات العالمية. ثانياً، يبدو أن هناك تحديات كبيرة تواجه التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بشكل عام وتتعلق بهذه المسائل التي

تطرحها، مثل انخفاض الإنتاج العلمي مقارنة بالدول المتقدمة، وهجرة العقول إلى خارج المنطقة وعدم رجوع المبتعثين الى بلدانهم الاصلية بسبب غياب البيئات الابتكارية المعرفية، وتقلص تمويل الجامعات والأموال المخصصة للتعليم، وانتشار الشهادات المزورة والنشر الزائف والأمية الأكاديمية التي بدأت بفتك المجتمعات الاكاديمية العربية. اننا نعيش اليوم تحت تأثير خطير من هذا الشكل الجديد من الأمية ولكننا لا نمتلك فهم وإدراك جيدان للمشاكل المرتبطة بهذا النوع من الأمية بصورة واضحة. لا ترجع الأمية الاكاديمية إلى نقص في الذكاء، لأن العديد من الأشخاص المصابين بها في ظروف تسود فيها اساليب الخداع وفقدان الشفافية والتظاهر والانحراف القيمي والاخلاقي في أداء العمل، يتمكن هؤلاء من إيجاد طريقة لإخفاء أميتهم ولذا يمكنهم من تحقيق نجاح زائف يصل الى مستويات عالية. اما التحايل الإداري في المؤسسات التعليمية فينتشر في بعض الدول دون غيرها بسبب غياب القواعد الصارمة للمؤهلات والخبرة وشيوع الفساد الاداري والمالي والتعيينات على أساس الانتماء السياسي والطائفة والولاء للسلطة. وتظهر معالم الأمية الأكاديمية بصورة اكثر كلما ازداد التعليم الظاهري للفرد، فكثير من الباحثين يتظاهرون ويدعون بالمعرفة التي من المفروض ان تمنحها شهاداتهم ولكنهم لا يعرفون غير الاقتباس والانتحال ونشر الأبحاث الملفقة، علما ان العديد من المنشورات التي يُزعم أنها انتجت من قبلهم بالحقيقة تم إنتاجها من قبل مكاتب تجارية لتحقيق مكاسب شخصية بحتة، فكيف يمكن القول بأنه باحث وأنه اكتسب مهارات البحث العلمي وطرقه. وماذا نقول عن التدريسي الذي حصل على شهادة مزورة ومن دكاكين الجامعات المنتشرة في المنطقة. أصبحت الشهادات الجامعية أداة قوية لتعزيز فرص الحصول على عمل، وهذا ما دفع بعض ضعاف النفوس في الدول العربية إلى الحصول على هذه الشهادات بأية وسيلة كانت، حيث برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة خطيرة وغريبة في الأوساط الجامعية. شهادات لمن يرغب الحصول عليها بعد تسديد أجور مناسبة تحددها ما يعرف بإدارة الجامعة. ولتجاوز هذه المشكلات، يبدو أن هناك حاجة إلى استراتيجيات مواجهة شاملة ومتكاملة لهذه التحديات، تشمل تحقيق اصلاحات واسعة لمكافحة الفساد في مجالات مثل ادارة المؤسسات الاكاديمية والمشتريات العامة والاستثمار والإنفاق ودعم مبادرات تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة في قطاع التعليم العالي والجامعات كمشروع مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية، وهو مشروع إقليمي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع شركاء إقليميين ووطنيين، يهدف إلى تطوير قدرات المؤسسات العامة والخاصة والمجتمع المدني على منع وقمع أفعال الفساد. كما يمكن ان يساعد تحقيق استقلالية الجامعة على تعزيز الحريات الاكاديمية والنزاهة. ومن ضمن الاجراءات التي تساعد في نهضة الجامعات والحد من الفساد الاداري والاكاديمي هي زيادة التعاون بين المراكز والجامعات العربية والجامعات الغربية في مجالات البحث والابتكار، وتشجيع المشاركة في المؤتمرات والورش والدورات التدريبية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وتطوير منظومة التقويم لضمان جودة التعليم والبحث ومنع الغش والتزوير، وتحديث المناهج والبرامج الدراسية

لتتوافق مع متطلبات العصر وسوق العمل، وتوفير الدعم المادي والمعنوي للباحثين والمختصين والطلاب المتميزين

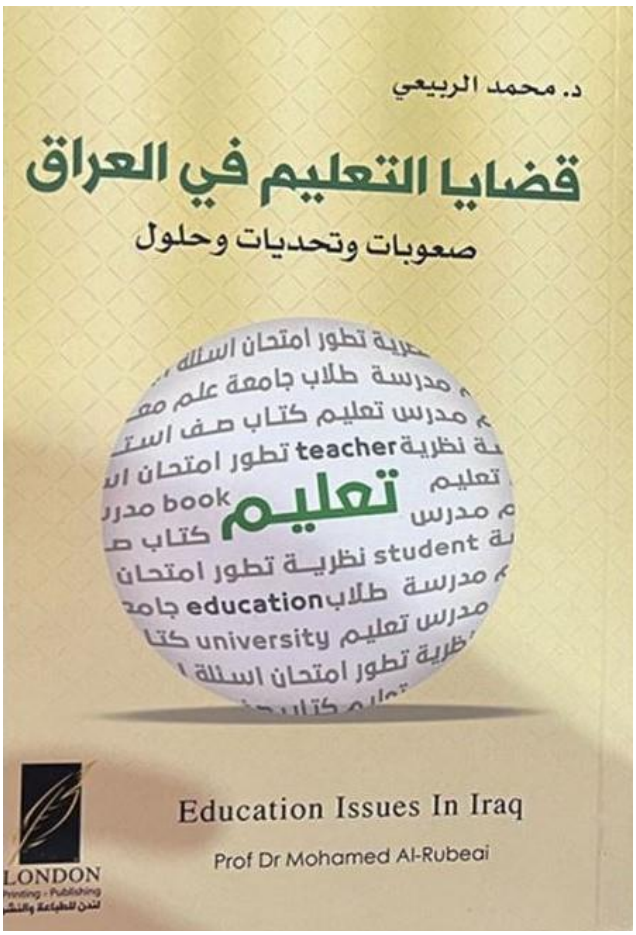

س8: أ. مراد غريبي: جامعاتنا من مخرجاتها ما يمكن تسميته بالبطالة الاكاديمية والأمية الأكاديمية وهذه تشكل اكبر تحدي ودليل على ضرورة اعادة النظر في التعليم العالي بشكل جذري معمق واستراتيجي؟

ج8: د. محمد الربيعي: هناك اجماع بين صانعي السياسات وأساتذة الجامعات والطلاب والخبراء الدوليين على أن الانظمة التعليمية في الدول العربية بحاجة إلى إصلاح شامل لمواجهة التحديات التي تواجه الانظمة العربية نتيجة التغيير في الهيكل العمري والاتجاهات الديمغرافية الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالبطالة وخلق فرص العمل لخريجي الجامعات، وهذا يتطلب مواءمة البرامج الاكاديمية مع احتياجات سوق العمل، والادلة كثيرة على معاناة الدول العربية من انتشار واسع للبطالة بسبب عوامل متعددة منها نقص التمويل والبنية التحتية والموارد البشرية للتعليم، وضعف جودة المناهج، وانعدام التحديث والابتكار والتطوير في المجالات العلمية والثقافية. وما فاقم المشكلة هو انتشار ظاهرة الامية الاكاديمية في البيئة الأكاديمية العربية والتي تشمل العديد من

الجامعات والهيئات العلمية، وتلقي بظلالها على أساتذة الجامعات وحملة الشهادات العالية الذين يفتقرون إلى مستوى ثقافي وفكري مقبول. تنبع هذه المشكلة من قطيعة هؤلاء الأساتذة واصحاب الشهادات العالية عن ثقافة الفكر والحياة. وقد أظهرت بعض الملاحظات أن نسبة كبيرة من الأساتذة الجامعيين يهملون البحث والقراءة والابتكار بمجرد حصولهم على شهاداتهم او ترقياتهم العلمية. وغالبا ما تكون أبحاثهم التي قدموها للترقية مستلة وبلا مغزى أو قيمة علمية جديرة بالاهتمام. يسقط كثير من الأكاديميين العرب في فخ الأمية الأكاديمية، وهذا ما يبعث على الفزع في زماننا. فالكثير منهم لا يتمتعون بثقافة أو معرفة، بل يغوصون في جهل وخرافات وتعصب. وعندما تناقشهم في موضوع ما، تكتشف فقرهم الثقافي وسطحية تفكيرهم. فهم لا يستطيعون التفكير بموضوعية أو نقدية في قضايا الحياة، بل يتبعون أفكارا هزيلة وتصورات ضبابية. إنهم يعانون من انغلاق ذهني وانبهار بالاوهام. إنها حالة من الانحطاط الذهني والانزلاق الثقافي التي أصابت عقول هذه الفئة من الأكاديميين العرب. فمثلا، قد تجد بعضهم يؤمنون بأساطير وخزعبلات ويرفضون سماع أي رأي مخالف أو نقدي لهذه الأفكار، وقد يستخدمون هذه الأفكار لتبرير مواقف متطرفة أو متخلفة. إن هذه الحالة تستدعي تحديا كبيرا لإصلاح التعليم والثقافة في العالم العربي، وإحياء روح التفكير الحر والإبداعي والنقدي في عقول الأجيال الجديدة. تبرز ظاهرة الأمية الأكاديمية في عدة مستويات منها: المستوى المؤسساتي، حيث تظهر في سوء إدارة المؤسسات التعليمية، وغياب رؤى استراتيجية للتطوير، وانخفاض مستوى جودة التعليم، وانحصار المنافسة في أبعاد ظاهرية. كذلك المستوى المهني، حيث تظهر في انخفاض كفاءة أساتذة الجامعات، وغياب روح التحديث في مجالات تخصصهم. أخيراً المستوى المعرفي، حيث تظهر في انغلاق طلاب الجامعات على مصادر محدودة للمعرفة، وعدم تنويع مراجعهم ومناهجهم، وعدم تطوير مهارات التفكير النقدي والإبداعي. تؤثر الأمية الأكاديمية سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعالم العربي، حيث تقلل من فرص التوظيف والإنتاجية والقدرة التنافسية للأفراد والشركات، وتزيد من مستويات الفقر والبطالة والهجرة والجهل والتطرف. ان وجود الالاف من حاملي الشهادات العاطلين لا يعود فقط الى عدم وجود فرص عمل وانما ايضا الى رداءة التعليم العالي بصورة عامة والمتمثل بالاعتماد على التلقين واجترار المعلومات، وتخريج "حفاظين" بدلا من خريجين مبدعين ومفكرين نقديين ومبتكرين متحلّين بقابليات ومهارات العمل ومتمكنين من القيادة وريادة الأعمال، قصد التمكن من مواجهة تحديات بيئة العمل. يؤدي ضعف المهارات لدى الطالب وخصوصا اللغوية منها الى الانفصال عن العالم والانعزال داخل بوتقة المعرفة المحلية. كما ان ضعف تكوين التدريسي وانخفاض الكفاءة التعليمية والجودة لديه، تحوله إلى مجرد موظف بدلا من ان يكون عالما ومفكرا. ولاجراء اصلاحات جذرية على نظام التعليم لغرض إنتاج خريجين أكفاء والقضاء على البطالة والامية الاكاديمية تحتاج الدول العربية إلى قيادات تعليمية ديناميكية وشجاعة تتفهم حقا قضايا التعليم في بلدانها وتتخذ إجراءات عاجلة وشاملة للحد من هذه الظواهر، من خلال زيادة الاستثمار في قطاع

التعليم، وتحسين جودة المخرجات التعليمية، وتشجيع التعلم مدى الحياة، وتوسيع نطاق التعاون والشراكة مع المؤسسات الإقليمية والدولية المختصة.

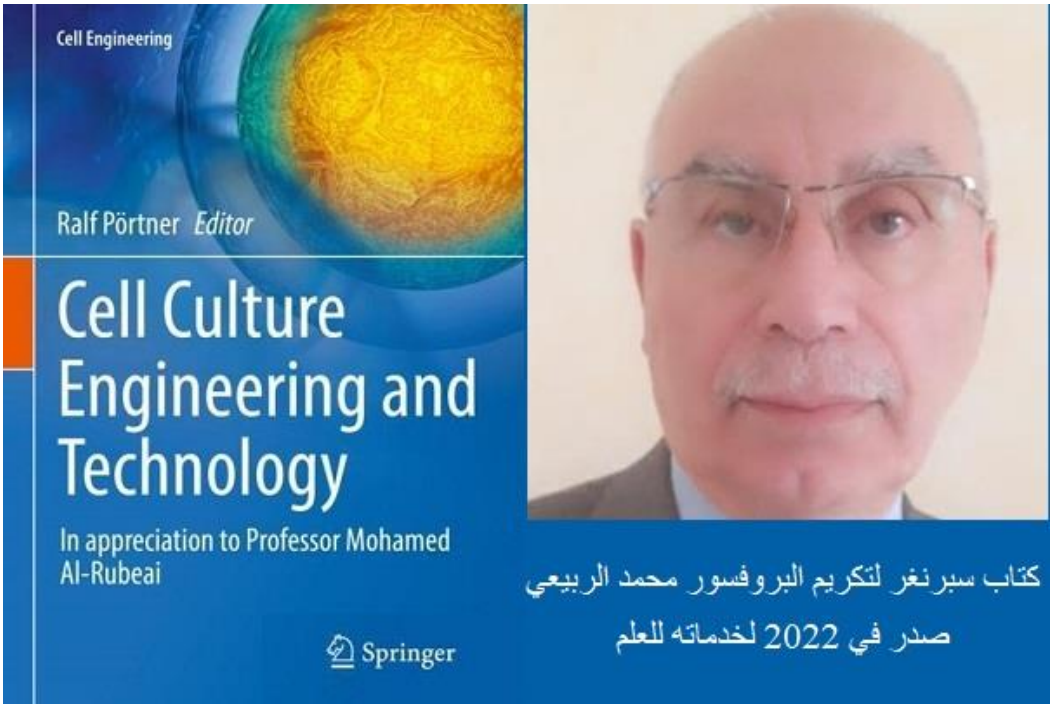

س9: أ. مراد غريبي: كثيرا ما نسمع عن اصلاح التعليم العالي لكن في الاساس تبقى دار لقمان على حالها كيف يمكن تفسير ذلك؟

ج9: د. محمد الربيعي: إصلاح التعليم العالي في الدول العربية بطبيعته خطير سياسيا، وله تداعيات تتجاوز المجال التعليمي نفسه. قد تتحدى العقود الاجتماعية القائمة، وهياكل السلطة، والأعراف الثقافية التي تحكم المجتمع. وعند مناقشة الإصلاح في الدول العربية لابد من النظر الى الاختلافات الكبيرة بينها، بالرغم من انها أيضا خادعة. وعلى المستوى السطحي، فإنها تتراوح بين اختلافات الحجم الجغرافي والثروة الاقتصادية، والإيديولوجيات السياسية والتقاليد التعليمية. على سبيل المثال: لبنان وتونس دولتان صغيرتان مقارنة بمصر والمغرب، اللتان تمتلكان غزارة في السكان والمساحة الجغرافية. والسعودية وقطر ودبي هي بلدان حديثة الاعمار واقتصاداتها قوية ومستقرة، في حين أن الصومال والسودان تعاني من اقتصاد ضعيف وفوضى سياسية واجتماعية، وتعاني معظم الدول العربية من تداعيات أمنية وسياسية تعيق استقرارها وتطور

اقتصادها، ويؤثر ذلك على تطوير سياسات التعليم العالي بدرجات مختلفة. ولدى معظم البلدان العربية تاريخ استعماري، أثّر بشكل واضح على أنظمتها التعليمية. بالواقع يتطلب إصلاح التعليم العالي في كل هذه البلدان على حد سواء إرادة سياسية وإلى قيادات وزارية وجامعية تفهم قيمة الاصلاح وضرورته وتدرك الحاجة الى مراجعة النظام الجامعي بأهدافه وبرامجه وطرقه من منظور الجودة ومن حيث ملائمته لسوق العمل واحتياجات المجتمع، وبما تتطلبه مهمة الجامعة في التنوير والانفتاح على العالم والتثقيف ضد الافكار الظلامية والتعصب والغاء الاخر. كما لابد لهذه القيادات من معالجة مشكلة جمود الهيكل التنظيمي لنظام التعليم العالي ابتداء من المنظومات الوزارية للتعليم العالي وانتهاء بالبرامج والاقسام الاكاديمية والتوازن بين الدراسات العلمية والانسانية. ومع ذلك، قد تكون هذه غير كافية، بسبب عوامل مختلفة مثل الفساد والبيروقراطية ومقاومة التغيير أو نقص المساءلة. لهذه العوامل يواجه إصلاح التعليم العالي تحديات متعددة تحتاج إلى معالجة متزامنة وشاملة وقد يكون من الصعب التغلب على هذه التحديات بسبب الموارد المحدودة، أو أصول التدريس القديمة، أو معدلات الإنجاز المنخفضة، أو متطلبات سوق العمل غير المتطابقة. وبالإضافة الى ذلك ترتبط التحديات الرئيسية التي يواجها التعليم العالي في العالم العربي بعضها مع البعض وتتشابك، لكونها تؤثر على، وتتأثر بكل مجالات العمل الجامعي. فمن الواضح انه لابد للمواءمة مع سوق العمل الضعيف والمتغاير في احتياجاته أن يتم إعادة هيكلة البرامج الدراسية ومحتوياتها، وإعادة النظر في عملية ضمان الجودة من خلال تغيير طرق التدريس المعتمدة على التلقين والحفظ، وتنمية المهارات العامة والمنقولة، ويمكن للاستقلالية والمسائلة والشفافية ان تؤثر على معظم مجالات العمل الجامعي. وتشترك في كونها تمثل التحديات الأكبر التي تواجه التعليم العالي والجامعات العربية. وبتركيز شديد، يحتاج التعليم العالي في الدول العربية الى استراتيجيات تعتمد على تلبية حاجة الاسواق بالرغم من ضعفها، وليس لمجرد تلبية الرغبات الاجتماعية والسياسية. وتعتبر هذه المواءمة مع سوق العمل من اهم العوامل لمجابهة البطالة وتحقيق اهداف الجامعات. ويعود الضعف إلى سببين: أولهما انخفاض الكفاءة النوعية للجامعات كتدني التأهيل المعرفي والتخصصي، وضعف القدرات الابتكارية والتطبيقية والتحليلية، وثانيهما هو أعداد المخرجات الهائلة في تخصصات لا يحتاجها المجتمع ولا سوق العمل مع وجود طلب كبير في تخصصات أخرى، وكذلك الزيادة الهائلة في مخرجات الدراسات العليا التي لا يوجد لمعظمها سوق عمل ولا حاجة مجتمعية ولا أهمية معرفية او بحثية او ابتكارية. وبضوء ما ذكرته أرى صعوبة او استحالة تحقيق اصلاح جوهري فالإصلاح هو اعادة البناء بشكل صحيح سليم، بعيدا عن الترميم والترقيع، بناء مبني على اسس علمية كما تبنى عليه الجامعات في الدول المتطورة، بناء على الصراحة والموضوعية، وهو بناء يحتاج الى تفكيك وتهديم بعض اجزاء النظام القديم، فلا اصلاح بدون تهديم، وكما يقول ارنست رينان "التجديد لا يعني بالضرورة التوفر على فكرة جديدة، بل يعني ايضا التخلص من فكرة قديمة"، والاصلاح لا يتحقق بدون دفع ثمن سياسي واجتماعي ومالي وقد يكون الثمن باهظا لذلك يتطلب

الاصلاح ارادة وقوة وجرأة قد لا يمتلكها من يزمع على تحقيق الاصلاح، وبالطبع معلومات كبيرة عن واقع الجامعات العالمية ومعرفة بمتطلبات سوق العمل وبالواقع الاقتصادي والاجتماعي. لهذا كله اصبحت العملية صعبة ولربما مستحيلة بالرغم من كثرة الدعوات لإصلاح التعليم العالي والجامعات الا انه كما ذكرت في سؤالك تبقى "دار لقمان على حالها".

س10: أ. مراد غريبي: بأي جامعة هناك (الأستاذ والطالب والاداري) الفعل الأكاديمي يتطلب تناسق بين الجميع برأيكم كيف يكون الإصلاح والتنمية في الجامعات العربية من خلالهم هذا الثلاثي؟

ج10: د. محمد الربيعي: دور الأستاذ والطالب والاداري في عملية إصلاح التعليم العالي حاسم ومترابط. كل صاحب مصلحة لديه منظور فريد ومسؤولية يمكن أن تسهم في تحسين وتحويل النظام. يعتبر الاستاذ العامل الرئيسي لخلق المعرفة ونشرها في التعليم العالي، ويلعب دور المصمم والمقدم لبرامج فعالة وجذابة تعزز التعلم النشط والتفكير النقدي والإبداع والتعاون بين الطلاب. يقوم الأستاذ أيضا بدور إجراء ونشر أبحاث عالية الجودة تعمل على تطوير حدود المعرفة وتعالج احتياجات وتحديات المجتمع، ولذلك يجب أن يكون على دراية بأحدث الاتجاهات والتطورات في مجاله وفي علم أصول التدريس، وأن يكون على استعداد لتكييف وابتكار طرق التدريس والمناهج الدراسية وفقا لذلك. كما يجب أن يكون الأستاذ داعما ومتجاوبا مع الاحتياجات والاهتمامات المتنوعة لطلابه، وأن يزودهم بملاحظات وتوجيهات بناءة. هذا ما نتوقع من الاستاذ تقديمه لكن في واقع الامر نجد الاستاذ في كثير من الاحيان مجرد ملقن للطلاب وناقل للمعلومات لهم. ولربما لا نستطيع القاء اللوم عليه لكون فلسفة التعليم في بلده هي مرجعه الاساسي التي توجه ممارساته التعليمية. اما الطالب فهو المستفيد الرئيسي والشريك في التعليم العالي. ولابد له ان يلعب دور المشاركة بنشاط ومسؤولية في عملية التعلم الخاصة به، من خلال حضور الفصول الدراسية، واستكمال المهام، والمشاركة في المناقشات، والبحث عن الملاحظات، والتعاون مع أقرانه، ومتابعة أهدافهم الأكاديمية والمهنية. للطالب أيضا دور المساهمة في تحسين وإثراء بيئة التعلم، من خلال تقديم الملاحظات والاقتراحات والآراء ووجهات النظر إلى أساتذتهم والإداريين وزملائه الطلاب. لكن هذه المشاركة الفعالة لا يمكن تحقيقها في ظل النظام التعليمي العربي حيث يكون الطالب متلقيا سلبيا وليس كفاعل نشط في بناء معارفه وتطوير مهاراته، وهذا يعني انه لا يمكنه من ان يكون فاعلا في عملية الاصلاح او له دور مؤثر ومتناسق مع الاداري والاستاذ.

اما الاداري او المسؤول في واقعنا العربي فهو الميسر الرئيسي وقائد التعليم العالي الحقيقي. المسؤول لديه دور في خلق والحفاظ على ثقافة التميز والابتكار والمساءلة في التعليم العالي. يجب أن يكون المسؤول صاحب رؤية واستراتيجية وتعاونية وتواصلية، وأن يكون قادرا على مواءمة مهمة المؤسسة ورؤيتها وقيمها وأهدافها مع احتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة، ويجب أن يكون أيضا داعما وتمكينا للأساتذة والطلاب، من خلال تزويدهم بالبنية التحتية الكافية والتمويل والحوافز والاعتراف والفرص والاستقلالية والحرية الاكاديمية. هذا ما نتوقعه من دور للمسؤول في ظل نظام تعليمي راقي ومزدهر وليس في ظل نظام بيروقراطي كالأنظمة العربية. ان نظرة سريعة على التنظيم الاداري لإدارة التعليم العالي والبحث العلمي سواء على مستوى الادارة المركزية ام على مستوى الادارة الجامعية والمؤسساتية يكشف لنا مدى هيمنة الادارة المركزية في حين يعاني التنظيم الجامعي الخلل والضعف. المشكلة تكمن في توزيع المسؤوليات، حيث تبدو صورة التنظيم اللامتوازن في طريقة توزيع المسؤوليات وممارسة السلطات لصالح الادارة المركزية. ان وجود وزارة مسؤولة عن ادارة التعليم العالي ضرورية في بلد يعتمد التعليم في تمويله وادارته على الدولة. ووجود وزارة مسؤولة ينتج بالضرورة توزيع مسؤولية وتقسيم عمل في دوائر ادارية تسند الى اشخاص يتولون ادارتها وتسييرها لتحقيق الاهداف العامة للوزارة. وكلما كان التنظيم الاداري في الوزارة جيدا ومحكما، نتج عنه هيمنة الادارة المركزية على مستوى ممارسة السلطة المالية والادارية، وتبعية المسؤول الجامعي الى المسؤول الوزاري، خصوصا عندما يكون تنظيم الادارة الجامعية ضعيفا وناقصا وهشا. ويمكن ملاحظة ان المسؤولية مرتبطة بالإدارة المركزية ومبنية على اساس عمودي بين الوزارة وكل جامعة على حدة في كل بلد عربي بينما ينعدم الارتباط بين الجامعات على مستوى التنظيم المؤسساتي مما ينتج عن ذلك هيمنة المركز على الجامعات على مستوى ممارسة السلطة الادارية. ان التناسق الذي تفترضه بين الاستاذ والطالب والاداري لن يحدث في ظل النظام التعليمي العربي الراهن ولن نتمكن من تحقيق الاصلاح الجذري طالما ان حل الاشكاليات المرتبطة بالنظام التعليمي هي من مسؤولية السلطة في النظام المركزي ولكنها قد يكون حلها مستحيلا من دون احداث تحول في مفاهيم القيادة والادارة والتخطيط والعمل بمستوياته المختلفة، ولكي تواكب سياسات التعليم العالي التغير السريع لطبيعة العمل في اطار تفعيل آليات السوق الطليق في ظل العولمة. الى جانب استحداث وتطوير اشكال المتابعة والشفافية والرقابة والمحاسبة في ظل تحول دور الدولة نحو اللامركزية في التعليم واستقلالية الجامعة. كما ان بقاء الهيكل التنظيمي لمنظومة التعليم الجامعي على ما كان عليه في العهد الماضي وتأكيد هذه الهيكلية لمركزية القرار وعدم معالجة تضخم جهاز البيروقراطية بالتعارض مع اسس عملية بناء الاقتصاد، بما فيه من ضرورة الى دعوة مختلف قطاعات الاقتصاد الى التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث بأسلوب اللامركزية. لذا فان اصلاح قوانين التمويل وتسهيل القيود المالية والادارية ستساعد على تحقيق استقلالية الجامعة بالاعتماد

على اساتذتها وطلابها كسبيل لتطور ادائها وازدهار دورها في التنمية وعلاقتها بالمجتمع وتطوره.

ملاحظة اخيرة، يعد إصلاح التعليم العالي مسعى جماعيا معقدا يتطلب مشاركة وتعاون جميع أصحاب المصلحة. لكل من الأستاذ والطالب والمسؤول أدوار مختلفة ولكنها متكاملة يمكن أن تحدث فرقا إيجابيا في تعزيز الجودة والملاءمة وتأثير التعليم العالي.

س11: أ. مراد غريبي: تحتل الجامعات العربية دائما المؤخرة عالميا، أين الخلل ما دام هناك تمويل معتبر للبحث العلمي؟

ج11: د. محمد الربيعي: ما لا شك به أن البحث العلمي في البلدان العربية يعاني من أزمة مزمنة، وربما قد تكون أزمة مستعصية على العلاج، بسبب كثرة العوامل والأسباب الكامنة وراء هذه الأزمة، منها انه في معظم الجامعات العربية لا يوجد تمويل علمي متوازن ومستقر للبحث العلمي وكثير منها يعاني من ضعف الأموال المخصصة للبحث وفيها يتم تحميل الاساتذة أعباء تعليمية ثقيلة، بالإضافة إلى انها تعاني من نقص الباحثين المؤهلين، وفي هذه الاسباب يكمن تأخر البحث العلمي. كما انه لا توجد بيئات بحثية ملائمة لتطوير الأبحاث العلمية ولا تتوفر اجواء علمية ايجابية لاستثمار القابليات الابتكارية للباحثين والاكاديميين هذا بالإضافة الى تشتت مصادر البحث العلمي والامكانات من بنيات تحتية وتجهيزات وموارد بشرية في عدد واسع من المؤسسات العلمية مما يؤدي الى انعدام التركيز على الاولويات في مواضيع البحث لغرض ترشيد الموارد. ثم ان البحث العلمي في البلدان العربية في معظمه فردي بحيث لا نجد الا نادرا بحوث علمية مشتركة ولا تعاون علمي عالمي على نطاق واسع ونزيه ومقبول.

ومع ذلك، هناك بعض الامثلة التي تبعث على التفائل فقد تم تسجيل بعض الإنجازات البحثية الهامة في الدول العربية الغنية والمتقدمة، خاصة في مجالات العلوم الطبية والزراعية. من الامثلة التي يمكن ضربها في هذا المجال إنشاء جامعات بحثية متخصصة في السعودية، ومعاهد ومراكز البحث المتخصصة في مصر والعراق. وتم تأسيس مدن البحث العلمي حيث تلعب هذه المدن دوراً حيوياً في ربط القطاعات العامة والخاصة والجامعات في مجال البحث العلمي، كما أنها ستسمح بتطوير شراكات جديدة بين الشركات الحديثة والمؤسسات التعليمية، مما سيساعد على تطوير الاستمرارية والابتكار في العديد من المجالات.

العلماء العرب يشكلون رصيدا كبيرا يمكن استغلاله لإحداث نهضة علمية وتطويرية في البلدان العربية خصوصا الفقيرة منها وفي فترة زمنية قصيرة نسبيا اذا ما اتبعت هذه البلدان سياسات وخططاً واستراتيجيات صائبة تعتمد بالأساس على تأهيل العلم والبحث العلمي في المجتمعات العربية وجعل التفكير العلمي والقدرة العلمية والابداع جزءاً من

نسيج المجتمع العربي إضافة الى بناء قاعدة علمية عربية لنقل المعرفة العلمية والتكنولوجيا العالمية وتوطينها.

س12: أ. مراد غريبي: في رأيكم ماهي الاستراتيجيات التي تحقق تطور التعليم والبحث العلمي؟

ج12: د. محمد الربيعي: هناك عدة سبل يمكن أن تسهم في تطوير التعليم العالي في البلدان العربية، منها:

- رفع مستوى جودة التعليم، وتشجيع ثقافة الابتكار والإبداع والتفكير النقدي والتعلم المستمر.

- تحديث آليات تمويل التعليم العالي، واستثمار مصادر جديدة بديلة عن التمويل الحكومي التقليدي، كالإسهامات الخاصة أو الأجور الدراسية أو التبرُّعات أو المِنَح.

- استخدام نظم المعلومات والاتصالات في إدارة التعليم والبحث العلمي، وتسهيل تبادل المعلومات بين مؤسسات التعليم العالي وصُنَّاع القرار والمهتمين.

- تطوير نظم الحوكمة والإدارة في مؤسسات التعليم العالي، وتفعيل دور الهيئات المشاركة والشاملة، وتنفيذ معايير ضمان الجودة الداخلية والخارجية.

- مواءمة التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل والتنمية المستدامة، ودعم روح المبادرة والريادة لدى الخرّيجين.

- تحقيق التعاون والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، وإنشاء قنوات للتبادل والتنسيق والتكامل.

اما تلك الاستراتيجيات التي تتعلق بتطوير البحث العلمي فتشمل:

- استحداث منظومة مالية متوازنة ومستقرة ومشتركة لتمويل البحث العلمي العربي المشترك.

- تركيز مصادر البحث العلمي والامكانات من بنيات تحتية وتجهيزات وموارد بشرية في عدد اقل من المؤسسات العلمية. كمثل مركز البحوث الأوربي (سيرن) او المختبر الأوربي لبحوث البايولوجيا الجزيئية (ايمبل).

- تطوير بيئة اكاديمية متكاملة لتمكين الجامعات والمؤسسات العلمية من بناء هيكلية للبحث العلمي بالاستناد إلى الاجهزة الحالية بعد تطويرها لتتلاءم مع التطورات العالمية في اساليب وطرق واغراض البحث العلمي.

- وضع منظومة تقييم عربية مشتركة بالاستناد الى المعايير العالمية.

- تشجيع روح المبادرة والحوافز نحو التجريب والتغيير بين الباحثين العرب.

- الاستفادة من الكفاءات العربية في الخارج ومن العقول المتوفرة في الدول الغربية.

س13: أ. مراد غريبي: تصنيف جامعاتنا العربية عالميا جدا مؤسف ماهي شروط النهوض واللحاق بالعالمية وماهي النماذج التي يمكننا الاستفادة من تجاربها؟

ج13: د. محمد الربيعي: اتفق معكم في ان مواقع الجامعات العربية في تصنيفات الجامعات العالمية مؤسفة حيث معظمها إما خارج التصنيفات او تتبوأ مراتب متدنية جدا. أحد الأسباب التي تؤدي لهذه النتائج يعود الى طبيعة التصنيفات من حيث تضمينها

لعدد محدود من الجامعات ولمعايرها التي تؤكد على المنشورات العلمية في المجلات العالمية ذات عامل تأثير عالي. أنا لا احبذ أن تقاس جودة المؤسسات الجامعية على اساس مركز الجامعة في التصنيفات العالمية بالرغم من أن التصنيفات هي احدى الوسائل التي تعكس صورة لأداء الجامعة مع أنه من الممكن أن يختلف مركزها في كل من هذه التصنيفات، والسبب أن كل تصنيف له معايره الخاصة. تعتبر الحكومات والجامعات أن التصنيفات وسيلة لقياس مستوى التنافس العالمي الذي تخوضه جامعاتهم مع جامعات أخرى حول العالم، ولذلك أصبحت وسيلة لجذب الطلاب وتحسين اقتصاد الجامعة والبلد وبادرت الحكومات بوضع خطط لتطوير جامعاتهم على أساس معايير هذه التصنيفات لغرض تسويق جامعاتها. لكني أتساءل عن مدى جدوى التصنيفات كمقياس لجودة التعليم الأكاديمي، وعما إذا كان التصنيف يتسم بالرصانة أم أنه مجرد خدعة تمنح مزيدا من الشهرة لعدد محدود من الجامعات التي باتت تُعرف بجامعات الامتياز. وتعتمد عدد من التصنيفات بشكل كبير على الشهرة وعلى آراء الأكاديميين وجوائز نوبل، والجامعات العربية ليس لها الكثير مما تقدمه لإحراز الشهرة وكسب أصوات الاكاديميين او من جوائز نوبل فكيف لها من الحصول على نقاط تفوق تمنحها مراكز عليا في التصنيفات. أنا أقيم الجامعات العربية على اساس جودة التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وفي هذا السياق اهتم بمدى موائمة البرامج التعليمية مع احتياجات السوق ودرجة ربط الخريجين بالوظائف وبدرجة تأثير الجامعة في المجتمع، ومستوى المعرفة والمهارات والقيم التي يكتسبها الطلبة من خلال التجربة الدراسية. كما أني أؤكد على قياس درجة جودة البحوث العلمية في مواجهة المشكلات التي تعترض الدول العربية لكي تلتحق بالدول المتطورة وتسخيرها لإنقاذ المجتمع من ربوع التخلف والجهل والفقر وبما يمكن لها ان تكون الدعامة الأساسية للتطوير والتحسين. وهذا يعني ربط الأبحاث العلمية بمشاكل البلد الصناعية والزراعية والصحية والخدمية والإجتماعية.

هناك نماذج عديدة يمكن الاستفادة من تجاربها منها برامج البحث العلمي لدول الاتحاد الأوربي ومثالها التعاون الإقليمي الأوروبي (Interreg) وبرنامج (اراسمس +) وبرنامج هورايزن 2020. تهدف هذه العملية إلى فرض مبدأ التعاون المشترك كأساس للبحث العلمي أي التعاون بين مؤسسات التعليم العالي العربية، وبينها وبين نظيراتها في أنحاء العالم وعلى اساسها يفضل البحث المشترك بين الجامعات العربية لغرض التمويل، ويعتبر ايضا التعاون العلمي العالمي ومع الجامعات الاوربية والامريكية وغيرها من جامعات الدول المتطورة هدفا اساسيا لتطوير مستوى البحوث الوطنية، كما يعتبر التعاون والإشراف المشترك مع العلماء العرب الموجودين في الخارج اساسا للنظر في امكانية تمويل البحث.

عملية بولونيا للتعاون الأوربي في التعليم العالي يمكن ان تكون مثالا جيدا لكيفية تعاون البلدان من أجل إيجاد أرضية مشتركة. هناك مصلحة عربية في محاولة إيجاد نموذج

مماثل يمكن أن يساعد في تقريب الجامعات العربية بعضها من البعض الاخر، فضلا عن دعم الاعتراف بالتعليم والشهادات الصادرة من المؤسسات التعليمية العربية الأخرى. وينظر إلى النموذج الأوربي أيضا على أنه ميّسر للتعاون الدولي، ويولد اعتقادا قويا أن العديد من أدوات اتفاق بولونيا يمكن أن تكون مفيدة للبلدان العربية والتي تجد العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، ومن شأنها زيادة التعاون بين الجامعات العربية وأن تساعد على دفع عملية التغيير التي تشتد حاجة الجامعات إليها.

بالاضافة لذلك هناك نماذج اخرى يمكن أن تستفيد بها الجامعات العربية من تجاربها حسب أهدافها وسياقاتها. بعض النماذج الممكنة هي:

- تعليم المواطنة العالمية (GCED): هذا نهج تعليمي يغذي الاحترام والتضامن لدى المتعلمين من أجل تنمية الشعور بالانتماء والإنسانية المشتركة ومساعدتهم على أن يصبحوا مواطنين عالميين مسؤولين ونشطين يلعبون دورا في بناء مجتمعات شاملة ومسالمة ومستدامة. يغطي GCEDمواضيع مثل حقوق الإنسان والتنوع والحوار بين الثقافات والقضايا العالمية والتنمية المستدامة. ويهدف GCEDإلى تطوير معرفة ومهارات وقيم ومواقف محددة في ثلاثة مجالات للتعلم: المعرفية والاجتماعية والسلوكية. أجرت اليونسكو دراسة حول تعزيز المواطنة العالمية في الجامعات العربية ووجدت أن بعض فوائد هذا النموذج هي تعزيز التفكير النقدي لدى الطلاب والتعاطف والكفاءة بين الثقافات والمشاركة المدنية.

- تعليم الفنون الليبرالية Liberal Arts Education: هذه فلسفة التعليم العالي التي تركز على مناهج التعليم العام ذات القاعدة العريضة للطلاب في جميع التخصصات، بما في ذلك العلوم والهندسة. يهدف تعليم الفنون الليبرالية إلى تزويد الطلاب بتعليم شامل يعرضهم لمجموعة متنوعة من الموضوعات والتخصصات، مثل العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية واللغات والتواصل وما إلى ذلك. كما يعزز تعليم الفنون الحرة مهارات مثل التفكير النقدي والإبداع وحل المشكلات والتواصل. تتمثل بعض مزايا هذا النموذج في إعداد الطلاب لعالم وسوق عمل متغيرين، وتعزيز قدرتهم على التكيف والمرونة، وتعزيز التعلم مدى الحياة. بعض الأمثلة على الجامعات التي تتبع هذا النموذج هي الجامعة الأمريكية في بيروت (AUB) والجامعة الأمريكية في القاهرة (AUC) والجامعة الأمريكية في الشارقة (.(AUS

- جامعات من الطراز العالمي: هذه جامعات تتفوق في التدريس والبحث ونقل المعرفة والتطلع الدولي. لديهم أعضاء هيئة تدريس وطلاب ذوي جودة عالية، وينتجون أبحاثا وابتكارات متطورة، ويجذبون التمويل والموارد، ويتعاونون مع المؤسسات الرائدة الأخرى ويتمتعون بسمعة عالمية قوية. بعض فوائد هذا النموذج هي النهوض بالمعرفة والمجتمع، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية، وجذب المواهب

والاستثمار، وتعزيز التعاون الدولي والتأثير. بعض الأمثلة على الجامعات ذات المستوى العالمي هي جامعة هارفارد وجامعة كامبريدج وجامعة ستانفورد وجامعة بكين.

هذه بعض النماذج الممكنة التي يمكن أن تستفيد منها الجامعات العربية من تجاربها. قد تكون هناك نماذج أخرى تناسب الاحتياجات والسياقات المختلفة. لكنه في النهاية يعتمد اختيار أفضل نموذج على رؤية ورسالة وأهداف كل جامعة.

س14: أ. مراد غريبي: بنظركم ماهي التشريعات القانونية والمخططات العملية الضرورية لتمكين طاقات البحث العلمي من التأثير في واقع العالم العربي بالنظر لمكانة الجامعة في العالم الغربي وغيره من البلدان؟

ج14: د. محمد الربيعي: يواجه العالم العربي حاليا العديد من التحديات والعقبات في النهوض بقدراته ومخرجاته البحثية العلمية. لمواجهة هذه التحديات، أعتقد أن هناك حاجة إلى نهج شامل يضم العديد من أصحاب المصلحة. تسمح لي ان اقترح وبعجالة بعض الخطوات الممكنة التي يمكن استحداثها أو تطويرها، وتتضمن أولا، وضع إطار قانوني يحدد حقوق ومسؤوليات الباحثين والمؤسسات والممولين ومستخدمي البحث العلمي في الوطن العربي. يمكن أن يشمل ذلك أحكاما لحماية حقوق الملكية الفكرية، وضمان الحرية الأكاديمية، وتعزيز السلوك الأخلاقي، وتعزيز مراقبة الجودة، وتسهيل مراجعة الأقران، وما إلى ذلك. وثانيا، إنشاء هيئة أو آلية إقليمية تتولى تنسيق ومواءمة سياسات وبرامج البحث العلمي في الوطن العربي. يمكن أن يشمل ذلك تحديد أولويات ومعايير ومؤشرات مشتركة للتميز البحثي، وتعزيز التعاون والتكامل بين مجتمعات البحث، وتسهيل التنقل وتبادل الباحثين، وتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات، إلخ. وثالثا، زيادة الاستثمار وتخصيص الأموال للبحث العلمي في الوطن العربي. يمكن أن يتم ذلك من خلال تنويع مصادر التمويل من الجهات المانحة العامة والخاصة والدولية، وإنشاء منح وجوائز تنافسية عربية لمشاريع البحث، ودعم البنية التحتية والمعدات لمرافق البحث، وما إلى ذلك. ورابعا، تعزيز دور ومساهمة الجامعات في البحث العلمي والابتكار في العالم العربي. يمكن أن يشمل ذلك مراجعة المناهج وطرق التدريس لتعزيز التفكير النقدي والإبداع ومهارات حل المشكلات بين الطلاب، وتقوية الروابط بين أنشطة التدريس والبحث، وتوفير الحوافز والفرص لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في البحث وعلى صعيد عربي. وخامسا وأخيرا، نشر ثقافة البحث العلمي والوعي به في الوطن العربي. ويمكن أن يشمل ذلك نشر نتائج وتأثيرات البحث على الجمهور من خلال قنوات إعلامية مختلفة، وإشراك الجمهور في الحوار والتشاور حول قضايا البحث، وفي مبادرات نشر العلوم بين المواطنين، والاحتفاء بإنجازات ومساهمات الباحثين في المجتمع.

س15: أ. مراد غريبي: برأيكم ماهي رهانات الابتعاث وآفاق تطوير البحث العلمي، الراهن والمرتجى، وكيف نحقق الأمثل؟

ج15: د. محمد الربيعي: يعتبر الابتعاث هدفاً رئيسيا لتحقيق عدة أهداف سياسية وتعليمية. وغرضه الأساسي هو تأهيل كوادر علمية ذات خبرة وتدريب عالي في مجال البحث العلمي. كما يسعى لتعزيز مهارات اللغات الأجنبية بمستوى عالٍ من الاحترافية. بالإضافة إلى ذلك، يهدف إلى تطوير قدرات الاتصال والتواصل الفعال مع الأكاديميين والعلماء في الخارج. من جانب آخر، يهدف إلى نقل الخبرات والثقافات العالمية إلى الداخل، وتعزيز الأخلاقيات الأكاديمية وفهم الالتزامات الأخلاقية عند المتعلمين. يعد الحصول على الشهادات العليا من جامعات الدول المتقدمة، ولا سيما درجة الدكتوراه، أمراً ضرورياً لتطور التعليم والاقتصاد في البلدان النامية. ولذلك، تركز هذه البلدان، وعلى وجه الخصوص بلدان جنوب شرق آسيا وبلدان الخليج العربي، على تمكين أبنائها من الدراسة في جامعات الدول المتقدمة. ومع ذلك، فإن الحصول على درجة الدكتوراه لا يكون بالضرورة على نفس النحو في كل جزء من العالم، إذ يمكن أن تختلف المدة وهيكل التمويل والمتطلبات بشكل كبير بين مرشحي الدكتوراه في بلدان مختلفة. ويمكن أن يقدم السفر إلى الولايات المتحدة أو بريطانيا او استراليا او فرنسا فرصا فريدة للحصول على درجة الدكتوراه، حسب ما يسعى إليه المرشح وما يرغب في الحصول عليه للانتقال به إلى الوطن والجامعة التي يعمل بها. ومن الضروري تحديد اختيار البلد المناسب والجامعة التي يرغب في حضورها لتحقيق الأهداف المرجوة. ولابد من التأكيد على ان يحصل الطالب على تدريب في مهارات الابتكار ونقل التكنولوجيا وحقوق الملكية او اية مهارات اخرى خارج نطاق مشكلة البحث الخاصة والتي يمكن الحصول عليها من خلال الدورات وورشات العمل الكثيرة وعلى مدار السنة للباحثين في أي من الجامعات الغربية. ويمكن اعتبار الحصول على عدد معين من الشهادات الحضورية جزءا لا يتجزأ من الايفاء بشروط الابتعاث.

ولابد من الاشارة الى ان بعض الدول العربية قد جعلت سياسة الابتعاث إلى الدول الغربية من اهم أولوياتها ومنحتها اهتماما كبيرا، حيث يُمثل ذلك اهتماما من الدولة بتأهيل وإعداد الموارد البشرية بشكل فاعل للعب دورٍ رئيسي في نهضة البلاد الأكاديمية والتربوية والاقتصادية، ولتحقيق مراكز قوية للجامعات الوطنية بين المؤسسات التربوية العالمية.

س16: أ. مراد غريبي: هل فتح مجال خوصصة مؤسسات التعليم العالي من شأنه الإسهام في الإصلاح أم يزيد الأزمة تعقيدا؟

ج16: د. محمد الربيعي: في عام 2015، نظّم البنك الدولي ومركز التكامل المتوسطي ووزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية مؤتمراً رائداً في بيروت، بهدف تطوير آليات

ونظم تبادل المعلومات لإطلاع واضعي السياسات وأصحاب القرار على كيفية تحسين الإدارة وضمان الجودة في التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
ومن بين الموضوعات التي نوقشت في المؤتمر، كانت مسألة خصخصة مؤسسات التعليم العالي. وقد أشار بعض المشاركين إلى أن خصخصة مؤسسات التعليم العالي قد تكون حلاً لزيادة قدرة استيعاب هذه المؤسسات، وتحسين جودة التخصصات المطلوبة في سوق العمل، وتخفيف الضغط على الموارد المالية للدولة. ولكن بعض المشاركين أشاروا أيضاً إلى أن خصخصة مؤسسات التعليم العالي قد تؤدي إلى زيادة التفاوتات في فرص التعلُّم بين مختلف فئات المجتمع، وإلى خفض مستوى جودة التخصصات غير المربحة، وإلى تقويض دور التعليم العالي في خدمة المجتمع والثقافة. باعتقادي ان خصخصة مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية بمعنى الاجهاز الكامل على القطاع العام في التعليم العالي وتحويل الجامعات الى مؤسسات ربحية تهدف الى تحقيق أرباح مالية سيكون له آثار سلبية، وستزيد من تعقيد المشهد التعليمي وتؤدي إلى تفاقم الأزمة التعليمية. قد تسبب الخصخصة في ارتفاع الرسوم الدراسية وتحديات الوصول إلى التعليم العالي للطلاب ذوي الدخل المحدود وتضييق فرص التعليم للفئات المحرومة والهامشية. وقد يتم التركيز أكثر على الجوانب التجارية للتعليم بدلاً من التركيز على الجودة الأكاديمية. لا ارى في خصخصة مؤسسات التعليم العالي فوائد كبيرة بعكس ما أرى من مخاطر محتملة، خصوصا بما يتعلق بمعايير وآليات ضمان الجودة والشفافية والمساءلة والعدالة الاجتماعية. إلا أنه وباعتقادي في الوقت الحاضر، وجود قطاع خاص خاضع لمراقبة واشراف الدولة بجانب القطاع العام هو افضل بكثير من خصخصة الجامعات الحكومية والمؤسسات التعليمية العامة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وتقديم فرص التعليم العالي عالي الجودة لجميع الطلاب. ولذلك، نرى أن خصخصة الجامعات الحكومية هي خطأ استراتيجي يجب تجنبه، وأنه يجب المحافظة على دور الدولة في تمويل وإشراف وتنظيم التعليم العالي، كما يجب تشجيع ودعم قطاع التعليم الخاص كشريك مكمل للقطاع العام، بشرط أن يلتزم بالمعايير والضوابط الأكاديمية والأخلاقية، وأن يسهم في تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق رؤية التنمية المستدامة.

س17: أ. مراد غريبي: هناك اشكالية الانفتاح على العالم الخارجي الذي يتطلب كفاءات لغوية وتحكم في التقنية وقوة النشر والابتكار، بينما التعليم في العالم العربي رهين السياسات الترقيعية التي تركز بشكل كبير على الشكليات والخطابات دون الواقع والفعالية والمبادئ، هل هناك أفق للتغيير والنهوض بمؤسسات العلوم عندنا؟؟

ج17: د. محمد الربيعي: التعليم في العالم العربي يعاني من تردي شديد وانحدار متسارع في كفاءة المؤسسات التعليمية، وهذا ليس ما أنا أقوله وإنما هو ما تذكره تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. بعض الأسباب المحتملة لذلك هي: نقص في وسائل التعليم والتدريب، افتقار لأساليب التدريس القويم والتعليم السليم، قلة في الكوادر

التدريسية المتدربة، تسلط الدولة وتحكمها بالمؤسسة التعليمية والتربوية، وإهمال كبير للإبداع والنقد والتفكير المستقل. مع ذلك، هناك آفاق للتغيير والنهوض بمؤسسات العلوم في العالم العربي، لكنه يتطلب جهدا متواصلا وعملا مستمرا من جانب جميع المعنيين: الحكومات والمجتمعات والمؤسسات والمعلمين والطلاب والأهالي. بعض الخطوات الممكنة لذلك هي أولا، تحديث المناهج الدراسية: يجب تحديث المناهج الدراسية ليتناسب مع متطلبات العصر ويشجع على التفكير النقدي والإبداع والابتكار. وثانيا، التركيز على المهارات العملية: يجب تعزيز تعلم المهارات العملية والعمل في فرق، وذلك من خلال تنظيم ورش عمل وربط المنهج بالواقع العملي. وثالثا، تطوير البنيات التحتية: يجب تحديث وتطوير البنية التحتية للمدارس والجامعات بما يتلاءم مع التكنولوجيا الحديثة ويوفر بيئة تعليمية ملائمة ومحفزة. ورابعا، توفر التدريب والتطوير المستمر للمعلمين: يجب توفير فرص التدريب والتطوير المستمر للمعلمين، بما في ذلك التعلم عن بُعد والتعلم النشط. وخامسا وهو الاهم، إصلاح السياسات التعليمية: يجب أن تكون هناك إصلاحات في السياسات التعليمية لضمان جودة التعليم وتشجيع الابتكار والتنوع. بتنفيذ هذه الإجراءات وغيرها، يمكن تحقيق تغيير إيجابي في مؤسسات التعليم في العالم العربي والنهوض بها.

س18: أ. مراد غريبي: تناولتم في مقالاتكم الوضع في الجامعات العراقية بشكل خاص، بل ربما هي ميدان عملك النقدي والتقويمي. كيف تقيمون أداء الجامعات العراقية، مقارنة بما قبل عشرين عاما والآن؟ هل هناك فارق نوعي؟

ج18: د. محمد الربيعي: يمكن القول إن الجامعات العراقية تواجه العديد من التحديات والمشاكل التي تعرقل تطورها وتقدمها وتحقيق الجودة والتميز في التعليم والبحث العلمي. ومن بين هذه المشاكل:

- ضعف قدرات قيادات التعليم العالي على وضع الخطط الصائبة للإصلاح والتجديد التربوي.

- الافتقار إلى التعاون الدولي، وعدم كفاية التمويل والبنية التحتية، والتدخل السياسي وانعدام الاستقرار.

- ضعف وتخلف النظام التربوي المدرسي، والذي يؤثر سلبا على جودة المدخلات والمخرجات للتعليم العالي.

- عدم وجود نظام متكامل لضمان الجودة والاعتماد للبرامج في الجامعات العراقية.

- تضخم عدد المؤتمرات العلمية دون مراعاة المعايير الدولية للجودة والتأثير.

وبالمقارنة مع ما قبل عشرين عاما، يبدو أن هناك فارق نوعي في بعض المؤشرات، مثل زيادة عدد الجامعات والكليات والطلاب والأساتذة، وزيادة حصة التخصصات الطبية، وزيادة عدد الأوراق البحثية المنشورة للجامعات العراقية بشكل ملحوظ وعدد الاستشهادات، وزيادة نسبة المشاركة في المؤتمرات الدولية. لكن هذه المؤشرات لا تعكس بالضرورة تحسن في جودة التعليم أو في إسهامات البحث العلمي أو في تأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ووفقا للتصنيفات العالمية THEو QS، توجد في العراق عدد محدود من الجامعات التي تم تصنيفها وقد يكون لبعضها تصنيفات مختلفة في أنظمة أخرى، مثل Webometricsو SIRو RURو CWURوURAP، ولكن لازالت خارج أهم تصنيف عالمي وهو تصنيف شنغهاي (.ARWU)

ولذلك، يحتاج التعليم العالي في العراق إلى إصلاح شامل يستند إلى رؤية استراتيجية تستجيب للاحتياجات المحلية والإقليمية والدولية، وتستفيد من التجارب الناجحة في بلدان أخرى، وتستخدم أفضل الممارسات في ضمان الجودة والاعتماد والتحسين. كما يحتاج إلى دعم سياسي وإداري ومالي من قبل الحكومة والبرلمان والقطاع الخاص.

س19: أ. مراد غريبي: ما هو تقييمكم لمستوى الجامعات العراقية مقارنة بجامعات الدول العربية الاخرى التي سجلت حضورا عالميا كجامعة قطر وغيرها؟

ج19: د. محمد الربيعي: تقييم الجامعات العراقية في التعليم والبحث مقارنة بجامعات الدول العربية الأخرى يعتمد على عدة مؤشرات ومنهجيات مختلفة. وفقا لتصنيف التايمز للجامعات العربية للعام 2022، فإن الجامعات العراقية لم تحقق مراتب تنافسية هامة حيث حصدت أعلى جامعة وهي جامعة بغداد المرتبة (46) فيما جاءت بعض الجامعات في مراتب متأخرة بينما لم تدخل الكثير من الجامعات خصوصا الأهلية في التصنيفات. والحال مشابه في تصنيف QSلجامعات المنطقة العربية للعام 2023، فإن الجامعات العراقية حصلت على مراتب متواضعة متمثلة بأعلى مرتبة وهي المرتبة الأربعين لجامعة بغداد.

بناءً على هذه التصنيفات، يبدو أن الجامعات العراقية تتمتع بحضور وسمعة عالميين أقل من بعض الجامعات العربية الأخرى، خاصة تلك الموجودة في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي. ومع ذلك، فإن التصنيفات ليست المقياس الوحيد لجودة وتأثير مؤسسات التعليم العالي، وقد تكون هناك عوامل أخرى تؤثر على أدائها والاعتراف بها، مثل الموارد ومخرجات البحث والحرية الأكاديمية والتعاون الدولي، وما إلى ذلك. ولو أخذنا هذه العوامل بنظر الاعتبار فإن الجامعات العراقية لن تكون حظوظها بأفضل من تلك التي تقدمها لها التصنيفات الدولية. وبشكل عام، يمكن القول

أن الجامعات العراقية لا تزال بحاجة إلى المزيد من الجهود والدعم لتحسين مؤشراتها وتحقيق رؤية استراتيجية ترتقي بمستوى التعليم العالي في العراق.

س20: أ. مراد غريبي: هل الخلل دائما بالكادر التعليمي أو المناهج، أم هناك ما هو أبعد من ذلك؟ ولماذا لم يتم معالجتها مع ثراء العراق المعهود؟

ج20: د. محمد الربيعي: هناك عوامل متعددة تؤثر على تدني مستويات الجامعات العراقية، منها:

- التخطيط الاستراتيجي والتقويم المستمر: ينقص الجامعات العراقية رؤية واضحة ومشتركة لأهدافها ومهامها ومخرجاتها، ولا توجد آلية فعالة لقياس جودة التعليم والبحث والخدمة المجتمعية، ولا توجد معايير متمكنة وعادلة للترقية والتقدير والحوافز للأساتذة والطلاب.

- البنية التحتية والموارد المادية: تعاني الجامعات العراقية من نقص حاد في المباني والمختبرات والمكتبات والمعدات والتقنيات الحديثة، كما تفتقر إلى مصادر التمويل الخارجية المستقلة والمستدامة، وتعتمد بشكل كبير على الموازنة الحكومية او الى تمويل المستثمرين في الجامعات الاهلية التي تخضع للتقلبات السياسية والاقتصادية ولا تتضمن تمويل للبحث العلمي والابتكار.

- المناهج والطرق التعليمية: تبقى الجامعات العراقية ملتزمة بمناهج قديمة ونظام تعليمي تقليدي يركز على نقل المعلومات بدلا من تنمية المهارات والقدرات، كما تغفل عن التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة، ولا تشجع على التفكير النقدي والابداعي والبحثي.

- الكادر التعليمي والإداري: يفتقر الأساتذة في الجامعات العراقية إلى التأهيل الأكاديمي والبحثي المناسب، كما يواجهون صعوبات في التحديث المستمر لمعارفهم وخبراتهم، كما أنهم يتعرضون لضغوط سياسية وأمنية واجتماعية تؤثر على أدائهم. أما الإدارة الجامعية فهي غير فعالة وغير شفافة ومبنية على المحاصصة السياسية، ولا تستجيب لحاجات المجتمع وسوق العمل.

ولذلك، فإن حل مشكلة تدهور مستوى التعليم الجامعي في العراق يتطلب جهودا مشتركة من جانب جميع المسؤولين في الحكومة والبرلمان والجامعات والأساتذة والطلاب والقوى الوطنية، بالإضافة إلى دور فاعل من قبل المجتمع المدني والشركاء الدوليين.

أما بخصوص سؤالك عن سبب عدم معالجة هذه المشكلة مع ثراء العراق المعهود، فإن الإجابة تتعلق بالتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجه العراق منذ عقود، والتي أدت إلى تفاقم الفساد والهدر والنزاعات والانقسامات، وتقويض الثقة بين المواطنين والمؤسسات، وإهمال القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.

أ. مراد غريبي: في الختام نتقدم بجزيل الشكر لسعادتكم البروفسور محمد الربيعي على هذا الحوار الخاص حول راهن التعليم العالي والبحث العلمي في العالم العربي وآفاق الإصلاح والتطوير وما هنالك من تطلعات أكاديمية ومجتمعية، سعدنا بهذا اللقاء وإلى حوار جديد معكم في المستقبل القريب دمتم موفقين..

د. محمد الربيعي: الأستاذ غريبي مراد المحترم وكل أسرة صحيفة المثقف أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لبلورة وطرح أفكاري حول عدد من المواضيع المهمة التي تضمنتها أسئلتكم الراقية. أشعر بالامتنان لهذه الفرصة القيمة التي تمنحوني إياها للتعاون في نشر المعرفة والتحاور البناء.

***

حاوره: الأستاذ مراد غريبي – صحيفة المثقف